

Distr.: General
7 December 2016
Arabic
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية جنوب السودان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس مجلس الأمن ويشرفها أن تحيل التقرير الرسمي للجنة التحقيق المعنية بالحادث الذي وقع في فندق تيرين في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر المرفق).

وتلتزم البعثة الدائمة لجمهورية جنوب السودان مساعدتكم في تعميم هذه المذكرة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.



الرجاء إعادة استعمال الورق

291216 271216 16-21683 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة

التقرير الرسمي للجنة التحقيق المعنية بالحادث الذي وقع في فندق تيرين في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦

تصدير

إن طبيعة الجرائم التي ارتكبت في فندق تيرين ضد موظفي المعونة الأجانب وغيرهم من نزلاء الفندق الأجانب والمحليين في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ هي تذكرة بالعواقب الوخيمة للقتال الذي حدث في تموز/يوليه. وما حدث في تيرين، لا سيما لضحايا الاغتصاب، هو أمر لا يُغتفر ويستحق الإدانة. وإني شخصياً لم أكن سأقدر على فهم مشاعر هؤلاء الضحايا وما نجم عن تلك الحوادث من كرب لهم لولا تعييني لتولي قيادة هذا التحقيق. وقد استطعت أنا وزملائي بفضل هذا التحقيق أن أفهم الألم البدني والعقلي الذي أصاب ضحايا هذا الحادث المؤسف. وتدرك اللجنة أيضاً المعاناة التي يعجز عنها الوصف التي يشعر بها الضحايا الآخرون للقتال الذي حدث في الفترة من ٨ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وكانت اللجنة، أثناء تحقيقها في هذه الادعاءات الخطيرة، تعي ولايتها المتمثلة في الوقوف على حقيقة ما جرى في تيرين بعد ظهر ومساء يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. واستطاعت اللجنة أن تجمع ما يكفي من المعلومات بخصوص الحادث وتمكنت بفضل ذلك من تحديد ظروف وطبيعة الجرائم التي ارتكبتها الجناة في تيرين. وعمل اللجنة يسره التزام فخامة الفريق أول سلفا كير ميارديت، رئيس الجمهورية، الذي وجه اللجنة شخصياً من أجل كفالة اتسام التحقيق بالشمول والشفافية والاستقلالية. وكان الرئيس واضحاً أيضاً طيلة التحقيق في موقفه، وهو أن مرتكبي حادث تيرين يجب أن يتحملوا المسؤولية عن أفعالهم الفردية والجماعية. وقد واجهت اللجنة أيضاً تحديات مرتبطة بالتحقيق. وكان أحد التحديات التي واجهت التحقيق هو كيفية الحصول على أقوال الأجانب الذين كانوا شهوداً على حادث تيرين أو ضحايا له. فكثيرون من الأجانب الذين كانوا ضحايا للحادث كانوا إما قد غادروا البلد أو لا يمكن اقتفاء أثرهم أو لا يرغبون في التحدث إلى اللجنة. وكان اقتفاء أثر ضحايا الاغتصاب هو عملية شاقة بالنسبة للمحققين الذين يعملون معي، وذلك لعدم رغبة الضحايا في الإدلاء بشهاداتهم بسبب ما يرتبط بضحايا هذا النوع من الجرائم من سرية ووصمة. وتأمل اللجنة، بعد أن انتهت من هذا التحقيق، أن يوفر هذا التقرير معظم، إن لم يكن جميع، الأجوبة المتعلقة بحادث تيرين. ولكننا ندرك مع ذلك أن هذا التقرير لا يمثل النهاية

في حد ذاته، بل هو مرجع جيد لمواصلة المزيد من أعمال التحقيق الجنائي والمقاضاة ضد المشتبه فيهم. ولدينا اقتناع شديد بأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير ستؤدي إلى خضوع المرتبطين بحادث تيرين للمساءلة. ولا ريب في أن ضحايا حادث تيرين لن يجدوا سلوانا وراحة إلا إذا خضع من ارتكبوا هذه الجرائم البشعة للمحاسبة. وقد كان شرف عظيم لي وللأعضاء الآخرين في لجنتي أن نضطلع بهذه المهمة النبيلة الصعبة. وقد بذلت هذه اللجنة أقصى ما بوسعها في غضون الفترة والموارد المحدودة التي أُتيحت لها لتحديد الوقائع المتعلقة بحادث تيرين. وأملتي هو أن تنال الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير ما تستحقه من اهتمام من جانب القادة وجميع المؤسسات المعنية.

كلمات شكر وتقدير

لم يكن هذا التحقيق ليتسنى لولا مساهمة عدد كبير جدا من الأشخاص والمؤسسات. ويُعزى الفضل في نجاح هذا التحقيق إلى مهنية أعضاء لجنة التحقيق وصبرهم والتزامهم. ونحن نشيد بالقيادة التي وفرها رئيس لجنة التحقيق هذه وما بذله من جهود لا تكل في إعداد هذا التقرير وإصداره في صيغة مهنية. ونثني على إدارة فندق تيرين، لا سيما السيدة آن كافيل، لتعاونها طيلة سير التحقيق ولتقديمها معلومات قيمة بخصوص الحادث. ويستحق فريق المحققين بقيادة الدكتور سامسون تابان، كبير المستشارين القانونيين بوزارة العدل، تقديرا لتسجيله أقوال شهود وضحايا ومشتبه فيهم. وتجب الإشادة بالشهود والضحايا الذين مثلوا أمام المحققين أو بعثوا برسائل إلكترونية بإفاداتهم، وذلك لأنهم قدموا معلومات كافية أتاحت لهذه اللجنة التوصل إلى استنتاجات ونتائج سليمة. وندين بالعرفان لقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (فرقة النمور)، لا سيما العقيد ماتور دارواي واللواء ماريال تشانونغ، لتيسير مثول المشتبه فيهم. ونعرب عن امتناننا أيضا للمخابرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان، وجهاز الأمن الوطني، وجهاز الشرطة لتعاون كل منهم مع لجنة التحقيق. ويجب، قبل كل شيء، الثناء على ضحايا حادث تيرين لما أبدوه من صبر أثناء سير التحقيق.

الفريق جيمس بيل روت

نائب رئيس لجنة التحقيق

موجز تنفيذي

(١) في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، اقتحمت مجموعة من أشخاص مسلحين، يتراوح عددهم من ٥٠ إلى ١٠٠، فندق تيرين، حيث قتل إهم ارتكبوا أعمال قتل واغتصاب وتدمير ونهب

للممتلكات، بما يشمل أعمالاً غير قانونية أخرى. وكان عدد الأشخاص الموجودين في الفندق وقت وقوع الحادث يبلغ حوالي ٣٠ من الأجانب العاملين في مجال تقديم المعونة و ٤٥ مدنيا آخرين كان معظمهم من موظفي الفندق. وقد وقع الحادث حوالي الساعة ١٥:٣٠ واستمر لما يقرب من خمس ساعات قبل أن تنقذهم القوات الحكومية وشركة أمن خاصة.

(٢) يقع فندق تيرين على طريق جوبا - ياي وعلى مسافة تقل عن كيلومتر عن المجمع الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جبل. ويحوي المجمع عدداً من الهياكل شبه الدائمة المبنية داخل غابة صغيرة مواجهة للطريق بين جوبا وياي. وكانت المنطقة ضمن مسرح قتال شديد بين جنود الحكومة والقوات الموالية للدكتور ريباك مشار، النائب الأول السابق للرئيس، في ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٣) استجوبت اللجنة خلال التحقيق أكثر من ٦٠ من الشهود والضحايا والمشتبه فيهم في حادث فندق تيرين، وحصلت على معلومات قيّمة استطاعت بفضلها أن تتوصل إلى نتائجها واستنتاجاتها.

(٤) وجدت اللجنة، بخصوص الادعاء المتعلق بالقتل، ما يكفي من الأدلة لاستنتاج أن جون غاتلواك، وهو صحفي من جنوب السودان كان يعمل لحساب منظمة غير حكومية دولية تسمى إنترنيوز (Internews)، قد قُتل في مجمع فندق تيرين في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد شاهدت اللجنة البقعة التي قُتل فيها. وحصلت اللجنة أيضاً على أدلة معقولة ومتسقة من شهود وصفوا طريقة قتله.

(٥) وجدت اللجنة أدلة كافية لاستنتاج حدوث عمليات اغتصاب لموظفات يعملن في مجال تقديم المعونة ولنساء أخريات كن نزيلات في فندق تيرين. وكانت أقوال الشهود بشأن هذه المسألة متسقة بحيث مكّنت اللجنة من التوصل إلى هذه النتيجة.

(٦) تلقت اللجنة أدلة كافية فيما يتعلق بسرقة مركبات ونهب ممتلكات وبضائع في تيرين. وزيارة اللجنة لفندق تيرين مكّنتها من الحصول على معلومات مباشرة عن مدى الضرر الذي لحق بالممتلكات، وكذلك النهب الذي حدث في الفندق. وقد جرى ضبط بعض المركبات المسروقة أو التي جرى السطو عليها من الفندق وأُعيد معظمها إلى إدارة الفندق. ومعظم الذين ضُبطوا مع المركبات جرى اعتقالهم وينتظرون المحاكمة.

(٧) تبين للجنة خلال زيارتها لفندق تيرين أن ما من هيكل واحد في المجمع لم يُمس. فجميع الغرف البالغ عددها ٩٦ التي شاهدها اللجنة كانت قد لحقت بها أضرار، بعضها

لا يمكن إصلاحه، في حين يحتاج بعضها الآخر إلى استثمار لكي تصبح قابلة للتشغيل. وإلى جانب النهب، لوحظ حدوث تخريب واسع النطاق. ووجدت اللجنة أثناء زيارتها لفندق تيرين أن مرافق الطعام والأسرة والمكاتب وخزانات الثياب والأفران والثلاجات وأجهزة التلفزيون إلخ إما كانت قد سُرقَت أو نُهبت. وفقد الفندق أيضا مواد إنشاءات تتراوح من الكابلات الكهربائية إلى قطع الغيار.

(٨) رغم عدم قدرة اللجنة على التثبت من أي حالة محددة فيما يتعلق بالتعذيب، فقد تبين لها حدوث أعمال إصابة جسدية وتخريب وتخويف.

(٩) استطاعت لجنة التحقيق أن تسترجع ١٣ مركبة كانت مسروقة من فندق تيرين، وأن تحتجز المشتبه في تورطهم في سرقة تلك المركبات. وتبذل السلطات المعنية جهودا مستمرة لاسترجاع المركبات الأخرى التي ما زالت مفقودة.

(١٠) حققت اللجنة تقدما في تحديد الأشخاص المتورطين في اغتصاب الموظفين العاملات في مجال تقديم المعونة. وقد جرى اعتقال بعض المشتبه فيهم واحتجازهم. وسيبقى على سرية أسماء المشتبه فيهم من أجل عدم الإخلال بأي إجراءات قانونية تُتخذ مستقبلا، وحرصا على العدل والإنصاف.

(١١) أُعد التقرير، الذي يقع في أكثر من ١٤٠ صفحة، في جزأين. وسيصدر للعموم تقرير موجز يتضمن أكثر من ٤٠ صفحة، بينما سيُبقى على سرية الجزء الآخر الذي يقع في ٩٠ صفحة تتضمن إفادات الشهود. ومع ذلك، سيُتاح التقرير بأكمله للمحكمة الخاصة، ووكلاء النيابة، والممثلين القانونيين.

(١٢) وضعت اللجنة توصيات تشمل تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم في فندق تيرين خلال الحادث الذي وقع في تموز/يوليه ٢٠١٦. والمحكمة الخاصة سيساعدها فريق من وكلاء النيابة من أجل القيام بالتحقيقات الجنائية وعمليات المقاضاة.

تقرير لجنة التحقيق المعنية بالحادث الذي وقع في فندق تيرين في ١١ تموز/ يوليه ٢٠١٦

الجزء الأول مقدمة

١-١ معلومات أساسية عن التحقيق

(١) في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، اندلع قتال عند مجلس الدولة لجمهورية جنوب السودان (JI) بين الجنود (الحكوميين) التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الموالية للدكتور ريك مشار، النائب الأول السابق للرئيس. ووقت اندلاع القتال، كان الرئيس والنائب الأول للرئيس ونائب الرئيس يتناقشون بشأن مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جنوب السودان.

(٢) أُفيد بأن قوات ريك تقدمت في صبيحة يوم ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، من قاعدتها في جبل على طريق ياي - جوبا، متجهة نحو مدينة جوبا، ونشب قتال شديد بين القوتين. واستمر القتال بشدة من ١٠ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ عندما مُنيت قوات ريك بالهزيمة.

(٣) أُفيد بأن مجموعة من الرجال المسلحين اقتحمت، في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، مجمع شركة تيرين المحدودة للخدمات، على طريق ياي، حيث قيل إنها ارتكبت جرائم شتى، من بينها القتل والاعتصاب وتدمير الممتلكات ونهب الممتلكات والمعدات والبضائع.

(٤) ذكرت إدارة شركة تيرين المحدودة للخدمات أن أكثر من ٣٠ من الموظفين الأجنيبات العاملات في تقديم المعونة كن نزيلات المجمع وقت وقوع الحادث. وكان هناك أيضا ٤٥ موظفا غيرهم من موظفي شركة تيرين المحدودة للخدمات الأجانب والمحليين الذين كانوا في تيرين أثناء الحادث.

(٥) بعد الحادث مباشرة، عيّن مدير المخابرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان فريقا من الضباط العسكريين للتحقيق في الجرائم المزعومة واقتفاء أثر المتورطين في الحادث واعتقالهم. وصدرت توجيهات إلى اللجنة العسكرية بأن تسترجع أي ممتلكات سُرقت أو نُهبت من تيرين وأن تلقي القبض على أي شخص كان متورطا في حادث تيرين.

(٦) في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، عيّن فخامة الفريق أول سلفا كير ميارديت، رئيس الجمهورية، لجنة عن طريق الأمر الجمهوري رقم ٢٠/٢٠١٦ للتحقيق في جرائم القتل والاعتصاب ونهب الممتلكات المدعى ارتكابها في مجمع شركة تيرين المحدودة للخدمات

في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد عُينت اللجنة وفقا للبند ٥ (١) من قانون لجان التحقيق لعام ٢٠٠٦.

(٧) عقدت اللجنة، فور علمها بتعيينها، جلستها الأولى في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٦، التي أعدت فيها ميزانيتها واتفقت على منهجية العمل التي توجه تحقيقها.

(٨) اختارت اللجنة أعضاء إضافيين وموظفي دعم للمساعدة في تسجيل محاضر الجلسات، وإجراء عمليات الاستجواب، وأداء المهام الأخرى ذات الصلة بالتحقيق.

(٩) بدأت اللجنة في إجراء التحقيق في سرية، ولم تأخذ طابعا علنيا إلا في مؤتمر صحفي عُقد في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وكان الهدف من ذلك هو منع أي أحد ربما كان يُشتبه في تورطه في الحادث من أن يختفي عن الأنظار، أو يدمر الأدلة، أو يخفي الممتلكات المنهوبة.

٢-١ ولاية اللجنة وتكوينها

(١) كانت ولاية اللجنة، بموجب الأمر الجمهوري رقم ٢٠/٢٠١٦ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، تنص على التحقيق في حوادث القتل والاعتصاب ونهب الممتلكات التي يُزعم أنها وقعت في مجمع فندق تيرين على طريق ياي، في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٢) وكانت لجنة التحقيق تتألف من ستة (٦) أعضاء، على النحو التالي:

الاسم	المنصب	المنصب في اللجنة
١ - سعادة مارتينسون ماثيو أوتوروموي	نائب وزير العدل والشؤون الدستورية	الرئيس
٢ - الفريق جيمس بيل رُووت	نائب مفتش عام الشرطة	نائب الرئيس
٣ - اللواء بور وتشوك بور	مدير الشؤون السياسية (مكتب الأمن عضو الداخلي/دائرة الأمن الوطني)	
٤ - اللواء كولانغ ماين كولانغ	نائب مدير المخابرات العسكرية	عضو
٥ - السفير جون أندروغا دوكو	سفير في وزارة الخارجية والتعاون الدولي	أمين
٦ - العقيد ماتور دارواي يور	الجيش الشعبي لتحرير السودان	عضو

(٣) قامت اللجنة، وفقا للأمر الجمهوري الذي يعطيها سلطة تعيين أعضاء إضافيين، بتعيين تسعة (٩) محققين من وزارة العدل والمخابرات العسكرية ودائرة الأمن الوطني وإدارة

التحقيقات الجنائية، من أجل مساعدة اللجنة في جمع الدلة، بما في ذلك من خلال إجراء مقابلات مع الشهود والضحايا واستجواب المشتبه فيهم في حادث فندق تيرين.

٣-١ اختصاصات اللجنة

(١) اختصاصات اللجنة هي، على النحو المنصوص عليه في الأمر الجمهوري رقم ٢٠١٦/٢٠، ما يلي:

- (أ) التحقيق في حوادث القتل والاغتصاب ونهب ممتلكات المدنيين التي يُزعم أنها وقعت في مجمع فندق تيرين؛
- (ب) تقديم توصيات لمنع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل.

٤-١ سلطات اللجنة

سلطات اللجنة هي، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٢ من قانون لجان التحقيق لعام ٢٠٠٦، ما يلي:

- (أ) عقد جلسات استماع؛
- (ب) إجراء مقابلات مع الشهود الذين قد تكون لديهم معلومات ذات صلة بالتحقيقات؛
- (ج) إصدار أمر استدعاء لأي شخص للمثول أمام اللجنة، متى ارتأت أن ثمة سببا معقولا لاستدعاء ذلك الشخص لتقديم إفادة بعد أداء اليمين؛
- (د) طلب تقديم وثائق أيا كان وأينما كانت؛
- (هـ) إصدار أوامر اعتقال لأي شخص يرفض المثول أمام لجنة التحقيق بدون سبب مقبول؛ وذلك بشرط ممارسة جميع السلطات المبينة أعلاه بحسن نية، مع الاعتقاد بأنها ضرورية للتحقيق.

٥-١ منهجية وعملية التحقيق

(أ) استخدمت اللجنة أساليب واستراتيجيات مختلفة لإثبات الوقائع ذات الصلة بحادث فندق تيرين في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، بما في ذلك الحصول على الأدلة المستندية، وإجراء مقابلات مع الشهود وضحايا الهجوم، وزيارة مكان الحادث، وفحص تسجيلات الفيديو والأدلة الفوتوغرافية وأدلة الإثبات.

(ب) كانت الإدارة العامة والإشراف على عملية التحقيق أساسيين لنجاح هذا التحقيق. فنجاح أي تحقيق يعتمد على سياق الجريمة والظروف المحيطة بها.

(ج) كانت اللجنة حريصة على وضع ومتابعة عملية تحقيق تؤدي إلى تحديد هوية الشهود والضحايا والجناة. كما كانت اللجنة حريصة، في تحديد هوية الجناة في حادث فندق تيرين، على النظر في الأساليب التالية لجمع الأدلة:

- الحصول على إفادات خطية من الشهود والضحايا والمشتبه فيهم؛
- وجود أوصاف للمشتبه فيهم يقدمها الشهود والضحايا؛
- تحديد هوية المشتبه فيهم من خلال الشهود أو الضحايا (من العرض، تسجيلات الفيديو، الصوت، وما إلى ذلك)؛
- وجود دليل مفيد من مركبات أو ممتلكات مستردة من المشتبه فيهم؛
- أسماء المشتبه فيهم التي قدمها الشهود والضحايا؛
- إذا كان المشتبه فيه معروفاً للضحايا أو الشهود؛
- وجود دليل مادي؛
- اعتراف مشتبه فيه؛
- توافر حمض نووي أو أدلة الطب الشرعي للضحايا أو المشتبه فيهم.

(د) أعطت اللجنة أولوية عالية لوضع عملية تحقيق تكفل تحديد هوية جميع المشتبه فيهم واعتقالهم. وكان الحصول على أقوال الشهود والضحايا والمشتبه فيهم عاملاً رئيسياً في تحديد طبيعة وظروف الجرائم التي ارتكبت في فندق تيرين.

(هـ) كان هذا التحقيق يعتمد في بلوغ هدفه على المعلومات المتحصل عليها أثناء التحقيق. وكان من المرجح أن تكون جودة المعلومات المتحصل عليها أثناء التحقيق، وكيفية تسجيلها، أمراً بالغ الأهمية في تحديد هوية الجناة وكذلك في كفالة مساءلتهم.

٦-١ الوقائع الواجب على اللجنة التثبت منها

(١) اعتزمت اللجنة التثبت من الوقائع المحيطة بجرائم القتل والاغتصاب ونهب ممتلكات المدنيين التي يُزعم أنها ارتكبت في مجمع فندق تيرين في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وذلك استناداً إلى اختصاصاتها بموجب الأمر الجمهوري رقم ٢٠/٢٠١٦.

- (٢) كانت الوقائع الواجب على اللجنة التثبت منها هي ما يلي:
- (أ) ماذا حدث بالفعل في مجمع تيرين يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ والأيام التي تلتها، وما هي الجرائم التي ارتكبتها الجناة؟
- (ب) التثبت من صحة الادعاءات المتعلقة بقتل صحفي جنوب سوداني، واغتصاب ٥ من موظفي المعونة الأجانب. وإطلاق النار على شخص واحد في ساقه، وضرب السكان، ونهب ممتلكات في مجمع تيرين.
- (ج) تحديد هوية الأشخاص الذين اقتحموا مجموع فندق تيرين يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ وارتكبوا جرائم القتل والاغتصاب والتعذيب ونهب الممتلكات والبضائع.
- (د) تحديد أسباب ترك موظفي المعونة الأجانب يواصلون إقامتهم في مجمع تيرين بالرغم من أن المنطقة كانت مسرحاً لقتال عنيف بين القوات الحكومية وقوات موالية للنائب الأول السابق للرئيس، الدكتور ريك مشار، في ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦.
- (هـ) معرفة ما إذا كانت الإجراءات المناسبة، إن وجدت، قد أُنخذت لإنقاذ موظفي المعونة، وتحديد ما إذا كان هناك أي تقصير من القوات الحكومية في الاستجابة لنداءات الاستغاثة من المقيمين في الفندق.
- (و) التثبت من أي وقائع أخرى ذات صلة بالمسائل التي هي قيد التحقيق.

٧-١ إجراءات التحقيق

- (١) بدأت اللجنة تحقيقاتها في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦؛ بعد يومين من تعيين أعضائها. والسبب هو أنه كان على اللجنة القيام بترتيبات مالية وإدارية لضمان سير التحقيق بسلاسة.
- (٢) وضعت اللجنة أساليب عملها ووافقت على الأطر الزمنية لتوجيه التحقيق، بما في ذلك تحديد الوقائع والمعلومات ذات الصلة التي يجب على اللجنة التثبت منها.
- (٣) بدأت اللجنة بجمع الوثائق ذات الصلة وتحديد الضحايا والشهود والمشتبه فيهم المحتملين الذين ينبغي إجراء مقابلات معهم. وقِيّمت اللجنة تقرير الحادث الذي أعدته إدارة فندق تيرين، والذي يتضمن ادعاءات محددة بحدوث أعمال قتل واغتصاب وسرقة ونهب لممتلكات.

(٤) أحررت اللجنة تحقيقات أولية في حادث فندق تيرين، بما في ذلك تقييم مسرح الحادث. وكان الغرض الرئيسي من إجراء التحقيقات الأولية هو ما يلي:

- محاولة معرفة ما حدث؛
- تحديد هوية من ارتكبوا الجرائم المزعومة، وما إذا كانت ستكون هناك فرصة للقبض على الجناة؛
- تحديد المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى التعرف على الجاني، في حالة تعذر تحديد هويته أو إلقاء القبض عليه.

(٥) تلقت اللجنة إفادات شفوية من إدارة فندق تيرين ومن الشهود والضحايا والمشتبه فيهم بشأن ادعاءات القتل والاعتصاب ونهب الممتلكات والأضرار الجنائية التي ارتكبت في مجمع تيرين يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٦) سجلت اللجنة إفادات الجنود التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان وضباط الأمن الوطني وغيرهم من الشهود الرئيسيين في الحادث. كما استجوبت المشتبه فيهم المتورطين في سرقة مركبات من فندق تيرين، ووُضع البعض منهم قيد التحفظ.

(٧) فحصت اللجنة أدلة فوتوغرافية لمسرح الهجوم، والتقطت صوراً لأدلة الإثبات من المجمع التي اعتبرتها ذات صلة بالتحقيق. كما زارت اللجنة مجمع تيرين وتفقدت المباني من أجل الحصول على معلومات مباشرة.

(٨) تلقت اللجنة من إدارة فندق تيرين قائمة شاملة للمركبات والممتلكات والبضائع المنهوبة من المجمع أثناء وقوع الحادث. وقد تم استرجاع ١٣ مركبة، أُعيدت إلى أصحابها الشرعيين.

(٩) استعرضت اللجنة التقارير الإعلامية ذات الصلة بحادث فندق تيرين، بما في ذلك مقطع فيديو عُرض على قناة الجزيرة التلفزيونية.

٨-١ القيود والتحديات التي واجهها التحقيق

(١) كان القيد الرئيسي لهذا التقرير هو الإطار الزمني البالغ ٢١ يوم عمل الذي حُدد للجنة من أجل إنجاز تحقيقها. وكان هذا التحقيق معقداً، واقتضى من اللجنة تحديد العديد من الشهود والضحايا والمشتبه فيهم واستجوابهم وإجراء مقابلات معهم.

- (٢) كان هناك عنصر إحجام الشهود عن قول الحقيقة، وكان من الصعب تعقب معظم الشهود والضحايا والمشتبه فيهم. وكان الضحايا الأجانب على وجه الخصوص محميين عن التحدث إلى اللجنة، بسبب ارتباطهم الظاهر في النظام والخوف من كشف هوياتهم.
- (٣) على الرغم من أن لجنة التحقيق استطاعت أن تلقي القبض على بعض المشتبه فيهم الذين سرقوا مركبات من فندق تيرين وأن تقوم بتأمين احتجازهم، فقد واجهت صعوبات في تحديد المشتبه فيهم الذين اغتصبوا موظفات المعونة وقتل جون غاتلواك.
- (٤) يتمثل التحدي في أن حادث فندق تيرين قد اجتذب اهتماماً واسعاً من المجتمع الدولي وبلدان أجنبية، منها الولايات المتحدة. وأصبح حادث فندق تيرين وسيلة للضغط السياسي على حكومة جنوب السودان لكي تقبل بقوة الحماية الإقليمية. وبناء على ذلك، مورس الضغط على اللجنة لكي تستجيب للتوقعات الكبيرة لدى الجهات المهتمة بالتحقيق.
- (٥) أُنجزت اللجنة مهامها في حدود القدرات والموارد المحدودة الموجودة لديها.

٩-١ هيكل التقرير

- (١) يتضمن هذا التقرير خمسة أجزاء. ويحوي الجزء الأول المقدمة، ويناقش الجزء الثاني الوقائع التي حددتها اللجنة، ويتضمن الجزء الثالث استنتاجات اللجنة، ويتضمن الجزء الرابع التوصيات، ويتضمن الجزء الخامس سجل إفادات الشهود والضحايا والمشتبه فيهم في حادث فندق تيرين.
- (٢) يتضمن متن هذا التقرير أكثر من ١٠٠ صفحة، لا تشمل مستندات منفصلة أخرى في شكل مرفقات لهذا التقرير. وتشمل المرافقات المنفصلة محاضر خطية للمقابلات والتسجيلات الصوتية للمقابلات وتقارير الحادث التي قدمتها إدارة فندق تيرين ومستندات أخرى ذات الصلة.

الجزء الثاني مناقشة الوقائع التي حددتها اللجنة

١-٢ الوقائع التي حددتها اللجنة

- (١) حصلت اللجنة على أدلة مستندية شفوية وخطية من شهود وضحايا حادث فندق تيرين. وقد أجرت اللجنة مقابلات مع أكثر من ٦٠ شاهداً بشأن الحادث، وفحصت تسجيل فيديو أرسله أحد الضحايا إلى قناة الجزيرة.

(٢) جمعت اللجنة أدلة كافية عما حدث في فندق تيرين بعد ظهر يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ المشؤوم ذلك. وأجرت اللجنة مقابلات شفوية وهاتفية مع الشهود والضحايا وإدارة فندق تيرين وموظفيه، ومع المشتبه في سرقته مركات من الفندق.

(٣) حصلت اللجنة على أدلة وقائية من إدارة فندق تيرين ومن الشهود على الحادث الذي وقع في مجمع الفندق يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وحددت اللجنة أن الجرائم المزعومة التي ارتكبت في فندق تيرين تشمل قتل صحفي جنوب سوداني يعمل مع منظمة إنترنيوز^(١) ويدعى جون غاتلوك، واغتصاب ما لا يقل عن ٥ نساء يعملن مع منظمات دولية، وعدد غير معروف من موظفات فندق تيرين^(٢)، وإطلاق النار على ساق رجل واحد^(٣) يعمل لحساب منظمة دولية، وتعذيب وضرب كل شخص تقريباً داخل مبنى الشقق الجديد.

(٤) تلقت اللجنة تقريراً خطياً عن الحادث من إدارة فندق تيرين يسرد التسلسل الزمني للأحداث التي وقعت أثناء الهجوم، بما في ذلك تقديم سرد للادعاءات المتعلقة باغتصاب موظفات المعونة وضحايا آخرين في فندق تيرين، يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٥) ترد محاضر إفادات الشهود في المرفق ١ في الجزء الخامس من هذا التقرير. وهي إفادات حصلت عليها اللجنة عن طريق إجراء مقابلات مع الشهود والضحايا والمشتبه فيهم في حادث فندق تيرين. كما تتضمن إفادات خطية تلقتها اللجنة من أولئك الذين لم يتمكنوا من المثول للتحقيق لأسباب خارجة عن إرادتهم. وبالنظر إلى الحاجة إلى حماية الشهود وعدم المساس بأي تحقيقات جنائية أو إجراءات قضائية قد تجرى في المستقبل، قررت اللجنة إضفاء الطابع السري على الجزء الخامس من هذا التقرير. ومع ذلك، فقد قدمت في الجزء الثاني من التقرير مناقشة عامة لإفادات الشهود.

٢-٢ تقرير عن الحادث أعدته إدارة فندق تيرين

(١) وفقاً لتقرير صادر عن إدارة فندق تيرين، بدأ وقوع الحادث في مخيم طريق ياي (مخيم تيرين) حوالي الساعة ١٥:٣٠، في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. ويذكر التقرير أن جنوداً موالين على ما يبدو لحكومة جنوب السودان اجتاحتوا مجمعا خاصا على طريق ياي؛ ويسمى

(١) إنترنيوز هي إحدى المنظمات الدولية التي تعمل في جنوب السودان، وكان جون غاتلوك هو أحد موظفيها.

(٢) إلى جانب موظفات المعونة الغربيات، أكد الشهود أن نساء كينيات وجنوب سودانيات قد تعرضن أيضاً للاغتصاب.

(٣) يشار في هذا التقرير إلى الشخص الأجنبي الذي تعرض لإطلاق النار على ساقه باسم جيسي بانش.

رسمياً مخيم طريق ياي، لكنه يُعرف على نطاق واسع باسم تيرين. وجاء في التقرير أن ما بين ٥٠ جندياً إلى ١٠٠ جندي، كانوا متمركزين بالقرب من البوابة الرئيسية لمخيم طريق ياي، اقتحموا المجمع باستخدام المسدسات وعتلات الإطارات. وفيما يتعلق بعدد الأشخاص الموجودين في المخيم وقت وقوع الحادث، ذكر التقرير أنه كان يبلغ حوالي ٣٠ من موظفي المنظمات الدولية. بما في ذلك المنظمة غير الحكومية الدولية إنترنيوز (Internews) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وشركة دينكورب، وشرطة الأمم المتحدة، والمؤسسة الدولية لنظم الإدارة المتعاقدة من الباطن مع سفارة الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، كان في المجمع ما يقرب من ٤٥ موظفاً من موظفي مخيم طريق ياي من جنسيات مختلفة. ويؤكد التقرير أن جميع هؤلاء الموظفين وقعوا ضحية الهجوم. ويشير كذلك إلى أن الجنود، عندما اقتحموا المجمع، ارتكبوا أعمال عنف وحشية، من بينها إعدام موظف من المنظمة غير الحكومية الدولية إنترنيوز فضلاً عن الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والضرب والتعذيب وأعمال النهب والتخريب على نطاق واسع.

(٢) في هذا التقرير عن الحادث، يسرد مدير فندق تيرين، السيد مايكل وودوورد، تسلسل الأحداث التي وقعت خلال حادث ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، على النحو التالي:

التوقيت	الأحداث
١٥:٣٠	(أ) اقتحم الجنود الذين كانوا متمركزين بالقرب من البوابة الرئيسية على طريق ياي المجمع باستخدام المسدسات وعتلات الإطارات. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٥٠ جندياً و ١٠٠ جندي اقتحموا المجمع بالقوة مصحوبين بمركبة واحدة ^(١) . وكانت هذه المركبة من نوع بيك - أب من طراز لاند كروزر ظهرها مجهز برشاش ومطلية بألوان تمويهية. ولم تكن تحمل لوحة تسجيل ويقودها رجل يدعى دينغ ^(ب) .
	(ب) توجهت مجموعة منهم مباشرة إلى منطقة الحانة والمطعم، بينما واصلت مجموعة أخرى طريقها عبر مجموعات البوابات التالية للدخول إلى المنطقة السكنية. ودخل بعض الجنود في البداية إلى منطقة العاملين في المجمع حيث ضربوا الأشخاص وسرقوا ممتلكاتهم بينما اتجه جنود آخرون إلى المناطق السكنية المخصصة للضيوف.
١٦:٠٠	اقتحم الجنود المباني الأولى وبدأوا في إطلاق النار على الأشخاص والقيام بأعمال النهب والتخريب على نطاق واسع. وكان في مخيم طريق ياي ما لا يقل عن ١٨ مركبة تابعة للمنظمات الأخرى والمقيمين والموظفين في مخيم طريق ياي.
١٦:١٥	بدأ الجنود اقتحام المبنى الجديد، وهو موقع أسوأ أعمال العنف.
١٧:٠٠	اقتاد جندي، يدعى أكوت ^(ج) على ما يبدو ويرجح أنه القائد، بعض موظفي مخيم طريق ياي إلى جانب مواطن أمريكي إلى خارج المجمع.

(أ) ثمة تناقضات بشأن عدد المركبات التي استخدمها الجناة. فبعض الشهود يقولون إنه كانت هناك مركبتان.
(ب) ثمة حاجة إلى التعرف على المسمى دينغ لأنه سيساعد في التحقيق. وسيسهل تحديد هويته حالما تكتشف الوحدة التي ينتمي إليها.

التوقيت	الأحداث
١٧:١٠	اتصل موظف أجنبي من موظفي المخيم بالمسؤول القنصلي ذي الصلة في نيروبي ليبلغه أن المجمع "يتعرض لهجوم".
١٧:٣٠	بدأت الاعتداءات الجسدية على الأشخاص داخل شقق المبنى الجديد، وشملت أعمال العنف ما يلي: • قتل شخص واحد يعمل لدى إنترنيوز. • اغتصاب ٥ نساء على الأقل يعملن لدى منظمات دولية. • اغتصاب عدد غير معروف من موظفي مخيم طريق ياي. • إطلاق النار على ساق رجل يعمل لدى منظمة دولية. • تعذيب وضرب كل شخص تقريبا داخل مبنى الشقق الجديد. وشملت أعمال العنف الجسدية الإعدام الصوري والاغتصاب والاغتصاب الجماعي والتعذيب والضرب التي تسببت في أضرار بدنية جسيمة.
١٨:١٥	(أ) أُعدم جون غاتلوك، الموظف لدى المنظمة غير الحكومية الدولية إنترنيوز، أمام زملائه خارج المبنى السكني الجديد. ووفقا لأقوال الشهود، ظل غاتلوك هادئا بينما يضايقه الجنود ويرددون كلمة "نوير".
	(ب) بعد ذلك، فُصل غاتلوك عن زملائه ثم أُطلق النار على رأسه مرتين ثم أربع مرات أخرى بعد أن سقط على الأرض، كل ذلك من جانب جندي واحد.
	(ج) يذكر أحد الشهود أن هذا الجندي كان يرتدي قبعة فاتحة اللون (لا خضراء ولا حمراء) وكان أطول قامته نسبيا من الجنود الآخرين الحاضرين، يتراوح عمره من الثلاثينات إلى الأربعينات.
١٨:٣٠	(أ) وصلت أول فرقة إنقاذ، يقودها فيما يبدو رجل يدعى إما جاكسون أو ويلسون، من الأمن الوطني. فأخرجت سبعة أشخاص من مخيم طريق ياي في هذا الفوج ونقلتهم مباشرة إلى مخيم أفيكس.
	(ب) استقلوا مركبة بيضاء اللون من طراز لاندكروزر غير مرقمة مقاعدها ذات أغطية مطرزة وتحمل شرائط بُنية.
١٩:١٢	وصل إلى منطقة أفيكس أول فوج من الأشخاص الذين أُنقذوا.
٢٠:٠٤	وصل إلى منطقة أفيكس الفوج الثاني من الأشخاص الذين أُنقذوا، وكان المنقذون يُدعون إما جاكسون أو ويلسون أو دومينيك وحُدّد أنهم من الأمن الوطني.
صبيحة الثلاثاء ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦	وصلت إلى منطقة أفيكس الأفواج الأخيرة من الأشخاص الذين أُنقذوا.

٣-٢ تحليل أقوال الشهود

يقدم هذا القسم تحليل اللجنة للأقوال التي أدلى بها الشهود والضحايا والمشتبه فيهم في ما يتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها في مجمع فندق تيرين في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(ج) يمكن تحديد هوية أكووت فور التعرف على الوحدة التي ينتمي إليها الجناة. وسيفيد ذلك في اكتشاف ما حدث في تيرين.

(١) الادعاءات المتعلقة بارتكاب أعمال قتل

(أ) أبلغ الشهود اللجنة بطريقة مقتل صحفي من جنوب السودان يدعى جون غاتلواك. وسرد أحد ضحايا تيرين كيفية فصل غاتلواك عن سائر المقيمين واقتياده إلى الأسفل حيث قُتل بالرصاص بعد ذلك. وذكر أحد الشهود أن الضحية تلقت رصاصتين في رأسه ثم أربع رصاصات في جسده بعد أن سقط على الأرض ميتا. وهذا وحده يبين درجة الكراهية والقسوة التي أظهرها القاتل.

(ب) يقول شاهد آخر إن غاتلواك تعرض للقتل لمجرد كونه من قبيلة النوير. وقال هذا الشاهد إن استهداف غاتلواك جاء بعد أن لمح الجندي علامات على وجهه، وصرخ قائلاً "نوير". واعتبرت اللجنة هذا الادعاء مثيرا للقلق وتعتقد أن القاتل استند إلى الانتماء الإثني ليبرر فعله الإحرامي. ولا يوجد تفسير أفضل مما سمعه الشهود على لسان القاتل نفسه. وفي حين أن القادة السياسيين مصممون على توطيد التماسك الاجتماعي بين مختلف الطوائف، دائما ما يكون ثمة أفراد في المجتمع مثل قاتل غاتلواك لا يرتاحون إلى هذا التعايش السلمي بين الطوائف. ولا تفهم اللجنة كيف لمدي غير مسلح مثل غاتلواك أن يموت على يد شخص واجبه هو حمايته. فلا أحد غير القاتل نفسه يمكنه أن يقدم الأسباب التي تفسر هذا الفعل الشنيع والوحشي.

(ج) تتسق جميع أقوال الشهود فيما يتعلق بسرد الظروف التي أخرج فيها القاتل غاتلواك من الشقة واقتاده عبر السلم إلى الأسفل ثم أوداه قتيلا. وتشعر اللجنة بالأسى لانتهاء حياة هذا الشاب الواعد ومسيرته المهنية على يد شخص من بني بلده. وتأسف لعدم العثور على قاتله، لكنها واثقة من أن التحقيق الجاري سيقود إلى تحديد هوية الجناة وإلقاء القبض عليهم.

(د) تقع على عاتق شعب جنوب السودان مسؤولية جماعية عن مساعدة قيادة هذا البلد على تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين مختلف الجماعات الإثنية. ومن اللازم أن نغير جميعا الطريقة التي يتعامل بها بعضنا مع البعض. لقد أزهقت أرواح كثيرة وما زالت تُزهق أرواح أخرى من كل الطوائف في جنوب السودان، وما من سبب لذلك غير الكراهية الإثنية. إن العزاء الوحيد لروح هذا الشاب ولعائلته هو إلقاء القبض على من قتلوه ومعاقبتهم.

(٢) الادعاءات المتعلقة بالاغتصاب والاعتداء الجنسي

(أ) تقدم الأقوال التي يسردها ضحايا الاغتصاب^(٤) روايات مثيرة مزعجة عن الكيفية التي تعرضت بها النساء للاغتصاب من جانب الجناة في تيرين. وذكرت إحدى الضحايا أنه جرى اقتيادها خارج الشقة وفصلها عن باقي المقيمين. ووصفت الطريقة التي تعرضت بها للاعتداء الجنسي والتحرش والتخويف، ثم للاغتصاب الجماعي. وقالت الضحية إن جنديا اقتادها إلى الغرفة الرئيسية في الشقة واغتصبها على الأرض، في حين كان جندي آخر يغتصب مغتربة أخرى في الحمام.

(ب) شرحت ضحية أخرى في مقابلة هاتفية كيف ضربها الجنود واغتصبها ما لا يقل عن خمسة عشر رجلا في الغرفة ٦٣ ثم في غرفة أخرى لا تذكر رقمها. وأضافت أن حراس الأمن التابعين للدائرة الأمنية للمحاربين القدماء أنقذوها في الصباح التالي ونقلوها إلى مقر الأمن الوطني ثم إلى فندق أفكيس.

(ج) تتسق جميع الأقوال التي أدلت بها النساء الثلاث ضحايا الاغتصاب في تقديم رواية مزعجة فيما يتعلق بأعمال الاغتصاب التي وقعت في تيرين. وترد جميع الأقوال التي أدلت بها الضحايا كمرفق لهذا التقرير^(٥). وتشعر اللجنة بالانزعاج وهي تقرأ الأقوال التي أدلت بها النساء ضحايا الاغتصاب. وأي شخص يقرأ هذا التقرير سيشاطر اللجنة إحساسها بالفزع لأن هذه المأساة الشنيعة كان يمن أن تحدث لإحدى بناتنا أو أخواتنا أو زوجاتنا أو أمهاتنا أو صديقاتنا أو قريباتنا. وما من شك أن هؤلاء النساء عانين من جميع أشكال العنف الجنسي التي أدت إلى أفعال جنسية قسرية، إضافة إلى الأذى أو المعاناة الجسدية والنفسية، بما في ذلك التهديد بتلك الأفعال والإكراه والحرمان التعسفي من حريتهن بنية إيقاع أكبر قدر من الأذى بهن. ولا يمكن لأي قدر من عبارات المواساة أو الكلمات أن تواسي هؤلاء الضحايا، بل عزاؤهن الوحيد هو تقفي أثر مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة وتقديمهم إلى العدالة.

(د) لا أحد ينبغي أن يقلل من شأن الألم العاطفي والنفسي والجسدي الذي تعرضت له ضحايا الاغتصاب هؤلاء. وتنفهم اللجنة مشاعر آباء الضحايا وأزواجهن

(٤) الاغتصاب جريمة جسيمة بموجب قوانين جنوب السودان. وينص البند ٢٤٧ من القانون الجنائي على عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى ١٤ سنة على كل شخص يدان بتهمة الاغتصاب.

(٥) بالنظر إلى الطبيعة الجنائية الجسيمة لهذه الجريمة، قررت اللجنة أن تحافظ على سرية أقوال الضحايا والشهود والمشتبه فيهم من أجل حماية هوية من يقدمون المعلومات وعدم المساس بأي إجراءات جنائية تتخذ ضد المشتبه فيهم أو المدانين.

وأقربائهن. فهؤلاء نساء نبيلات حضرن إلى هذا البلد لمساعدة رجالنا ونسائنا المستضعفين عن طريق تقديم الخدمات التي يحتاجون إليها. وكان أحد الوزراء في الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية لجنوب السودان محققا عندما قال إن الاغتصاب ممارسة غير مقبولة في ثقافات شعب جنوب السودان. وذكر الوزير أيضا أن من اقترفوا عمليات الاغتصاب لا يقبلون أن تتعرض أخواتهم أو زوجاتهم أو أمهاتهم للاغتصاب على يد آخرين.

(هـ) رغم أن عدد النساء اللواتي أقدمن على الإبلاغ بأنهن تعرضن للاغتصاب يبلغ حوالي خمس نساء، من الواضح من أقوال الشهود، وعلى وجه الخصوص تقرير الحادث الذي قدمته إدارة تيرين، أن عددهن من المرجح أن يكون أكبر من ذلك. وتعرضت أيضا مواطنات من جنوب السودان وكينيا وأوغندا وأجنبيات أخريات للاغتصاب وللاعتداء الجنسي. وتعتقد اللجنة أن النساء اللواتي قررن عدم تقديم شكوى بالتعرض للاغتصاب خائفات على الأرجح من رد فعل الجناة أو يتفادين الوصم الذي يرتبط بضحايا الاغتصاب. ومع ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي لهؤلاء النساء، ولا سيما مواطنات جنوب السودان، أن يتقدمن للإبلاغ ويساعدن السلطات في جهودها لتحديد هوية الجناة وإلقاء القبض عليهم. ولا يمكن أن نضع حدا لهذه الجرائم المخزية إلا بالعمل جميعا معا على ضمان أن يدفع الجناة ثمنا غاليا لأفعالهم البشعة.

(و) لا تجد اللجنة أي سبب يستدعي عدم تصديق الأقوال التي أدلت بها النساء ضحايا الاغتصاب. فبالنظر إلى الآثار العاطفية والنفسية المرتبطة بالاغتصاب، لا يمكن لأي امرأة سوية العقل أن تدعي أمام المألا أنها تعرضت للاغتصاب إن لم يكن قد حدث لها شيء.

(ز) بددت زيارة اللجنة إلى تيرين كل الشكوك بشأن تعرض الضحايا للاغتصاب فعلا على يد الجناة. ففي الغرف الموصوفة في أقوال الضحايا على أنها المواقع التي تعرضن فيها للاغتصاب كانت ملابس داخلية نسائية متناثرة وغيرها من الدلائل التي تشير إلى أن الاغتصاب كان عنيفا.

(ح) رغم وجود دليل دامغ على أن الاغتصاب حدث بالفعل في تيرين، لم تكن أي ضحية قادرة على التعرف على الأسماء الكاملة للمغتصبين. وتتذكر الضحايا أسماء بعض الجناة مثل ويلسون وكوانغ وأنهم كانوا جنودا. ووفقا لأقوال إحدى ضحايا الاغتصاب، فإنها سألت الجندي الذي اغتصبها عن اسمه فأخبرها أن يدعى كوانغ. وليس من الواضح إن كان الجناة يستخدمون أسماءهم الحقيقية أو أسماء مستعارة. وانطلاقا من مختلف الأقوال التي أدلى بها المشتبه فيهم، يتضح أن الأسماء التي ذكرها الجناة للضحايا كانت غير حقيقية على

الأرجح. ومع ذلك، يجب أن تبذل المؤسسات المعنية جهودها لتحديد هوية هؤلاء الأشخاص وإلقاء القبض عليهم.

(ط) الاغتصاب هو إحدى الجرائم التي تُرتكب في أغلب الحالات في أماكن خاصة مثل الغرف، مما يصعب على أي شخص غير الضحية أن يحدد هوية الجاني. وبالنظر إلى التحديات المرتبطة بتحديد هوية مرتكبي أفعال الاغتصاب في هذه الحالة الخاصة، توصي اللجنة المؤسسات المختصة بأن تستخدم طرقاً مختلفة لتحديد هوية المشتبه فيهم، بما في ذلك العرض والصور وشرائط الفيديو والحمض النووي وعلم الأدلة الجنائية. وينبغي تقديم ضمانات للضحايا بشأن اتخاذ السلطات جميع الخطوات لإلقاء القبض على الجناة.

(ي) تعتقد اللجنة أن اعتقال واحتجاز المشتبه فيهم المتورطين في عمليات الاغتصاب التي حدثت في تيرين سيساعد على تحديد هوية مشتبه فيهم آخرين وإلقاء القبض عليهم. وستكون معاقبة أولئك المتورطين في هذه الأفعال الرهيبة رادعاً لأي أشخاص آخرين يعتزمون الانخراط في سلوك مماثل.

٣ - الادعاءات المتعلقة بالتعذيب والإصابات الجسدية والتخويف والتحرش

(أ) بينت أقوال الشهود كيف أصيب أحد نزلاء فندق تيرين برصاصة في ساقه. وكان يبدو أن سبب الإصابة، حسب أقوال الشهود، رصاصة طائشة نتيجة إطلاق الجناة النار بصورة عشوائية صوب المبنى. بيد أن هذا الاستهتار الجسيم يشكل جريمة جنائية في حد ذاته. فقد كان الشخص الذي أطلق النار على المبنى يدرك أن هناك أناساً يؤويهم ذلك المبنى، وكان ينبغي أن يتوقع عواقب أفعاله. بما في ذلك احتمال إيقاع أذى جسدي جسيم بأي شخص مقيم في المبنى في ذلك الوقت أو التسبب في وفاته.

(ب) أدلى الشهود بأقوال تفيد بأن بعض التزلاء تعرضوا للتعذيب والتحرش والتخويف والشتائم بل والإعدامات الصورية. ووصف أحد الشهود كيف أنه أرغم على الاستلقاء على ظهره بينما أطلقت رصاصة بالقرب من أذنه. وروى شهود آخرون كيف تعرضوا للإهانة والتخويف والتحرش على يد المجرمين. وهذه أعمال إجرامية تقع تحت طائلة العقاب بموجب قوانين جنوب السودان. ومن الواضح أن هذه العناصر غير المنضبطة ذات العقلية الإجرامية كانت تسيء استغلال مناصبها للتحرش بالمدينين وتخويفهم.

(ج) كان من الممكن أن يتزف حتى الموت الشخص الذي أصيب بجروح في ساقه لو لم يكن قد تم إجلاؤه في الوقت المناسب لتلقي العناية الطبية العاجلة. وبلغت القسوة من الجناة مبلغاً جعلهم لا يكتفون بالأم أو معاناة يتعرض لها شخص برئ. ومرة أخرى، فإن

هذا السلوك لا مكان له في مجتمعنا ويتعين أن تطبق على المتورطين في ارتكابه أشد العقوبات التي ينص عليها القانون.

٤ - الادعاءات المتعلقة بالنهب والإضرار بالملكات

(أ) تقدم أقوال الشهود وصفا تفصيليا لمدى الأضرار التي لحقت بالملكات وأعمال النهب التي جرت في فندق تيرين في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. فقد استولى الجناة على ما يزيد عن ٢٠ مركبة مملوكة لإدارة تيرين ونزلاته والمنظمات الدولية. وتم استرجاع حوالي ١٣ من المركبات المسروقة من فندق تيرين، والمتورطون في سرقتها هم الآن قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة. وربما لم تسرق كل المركبات في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، ومن الجائز أن بعضها جرى الاستيلاء عليه في الأيام اللاحقة. وتحكي روايات الشهود أيضا كيف تعرضت الغرف للنهب والتخريب. وقد نُهبت متعلقات شخصية منها أموال وأجهزة وحواسيب محمولة وهواتف محمولة وملابس. وأزيلت أجهزة تلفزيون وأسرّة ومواد بناء وأغذية وإسمنت ومقابس وأشرطة وأدوات استحمام وأحواض غسيل وأسلاك كهربائية وجرى الاستيلاء عليها.

(ب) دُمرت جميع الغرف وحطمت وأمكن ملاحظة ثقب خلفتها الرصاصات في كل جدار وفي كل غرفة وسقف. واستنادا إلى التقرير الذي أعدته إدارة فندق تيرين، يفيد الشهود بأن هدف الرجال المسلحين منذ لحظة وصولهم الأولى إلى المجمع كان فيما يبدو هو سرقة كل ما يمكن أن يجده في طريقهم.

(ج) أفادت إدارة فندق تيرين بأنه كانت هناك أنباء تشير إلى سماع أصوات قريبة لا تنقطع لمركبات تتحرك جيئة وذهابا عبر البوابات لتعود مرة ثانية لكي يعاد تحميلها بالمزيد من البضائع المسروقة. ويشير مدى النهب الذي حدث في فندق تيرين إلى استمرار عمليات النهب لبضعة أيام بعد ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وبعد عملية الاقتحام التي قام بها المسلحون في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، أصبح الفندق مسرحا لأعمال نهب على يد أشخاص لم يشاركوا في العملية الأولى.

(د) من المؤسف أن الممتلكات والسلع التي نُهبت من الفندق لم تسترد باستثناء المركبات التي اكتشفت بفضل جهود هذه اللجنة. ومن المهم أن تواصل شعبة التحقيقات الجنائية والاستخبارات العسكرية بذل الجهود الرامية إلى تحديد أماكن الممتلكات والسلع المسروقة من الفندق واستردادها.

(هـ) تقدر إدارة تيرين تكلفة الممتلكات المنهوبة من الفندق وتلك التي لحقتها الضرر بنحو ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة تشمل الإيرادات التي ضاعت عليها. بيد أن اللجنة ليست في وضع يمكنها من التوصل إلى استنتاج بشأن هذه المسألة لأن الأعضاء يرون أن هذا الأمر يخرج عن نطاق ولايتهم واختصاصهم. وقد تستخدم إدارة الفندق آلية مختلفة لمعالجة هذا الادعاء.

٥ - الادعاءات المتعلقة بهوية الجناة

(أ) حسب أقوال الشهود، تراوح عدد الجنود الذين اقتحموا مجمع الفندق من ٥٠ إلى ١٠٠. وجاء في وصف الشهود للجنة أنهم كانوا يرتدون أنواعا مختلفة من الملابس الرسمية الخاصة بقوات أمن جنوب السودان. وشهد حارس أمن كان في الفندق بأن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان دخلت مجمع الفندق في ١١ تموز/يوليه، في حوالي الساعة ١٥:٣٠، وأطلقت النار على البوابات الأولى والثانية والثالثة.

(ب) وصف الشهود البزات العسكرية التي كان يرتديها الجناة أثناء اقتحامهم الفندق في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وذكرت واحدة من الشهود أن أحد الجنود طلب منها مساعدته في أمر ما وكان يرتدي زيا مموها أكثر قتامة. وذكرت كذلك أنهم عندما دخلوا إلى ممر الشقة تبين أن الشقة كانت تعج بجنود يرتدون زيا مموها أخضر اللون؛ وكان هناك إثنا عشر جندياً يرتدون زيا أخضر عادياً (أي غير مموه) وقالت إن الجنود كانوا يتكلمون باللغتين العربية والإنكليزية. ووصفت إحدى الضحايا الشخص الذي اغتصبها بأنه كان يرتدي زيا أحمر عبارة عن سروال أحمر وسترة حمراء. ويزعم أن بعض المجرمين كانوا يرتدون زي الشرطة.

(ج) قالت شاهدة أخرى إنها تلقت رسائل من الفندق تفيد بوجود جنود داخل المجمع. ووفقاً لأقوال الشاهدة، فإنها اتصلت على الفور باللواء مريال تشانونغ من فرقة النمر، الذي طلب منها ألا تقلق، وأخبرها أنه سيبليغ الضابط المسؤول القريب من الفندق لكي يسيطر على الحالة. وتدعي الشاهدة أيضاً أنه كانت هناك عربة لاندكروزر مموهة عند الفندق، وكانت محملة بأشياء منهوبة وبها رجل يدعى دينغ. وقالت إنها عندما توجهت مع بعض جنود الجيش الشعبي إلى فندق تيرين في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وجدوا رجلاً مخموراً يرتدي بزة عسكرية ويحمل حقيبة أوراق معه وإن الجنود الذين ذهبوا معها جردوا ذاك الجندي من سلاحه واقتادوه إلى جهاز الأمن الوطني، ثم اعتقله دينغ دينغ التابع لفرقة النمر.

(د) أبلغ أحد الشهود لجنة التحقيق أنه رأى كثيرين من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان ينهبون الأغنام والماعز ويحطمون الأبواب والنوافذ ويستولون على الممتلكات في مجمع فندق تيرين. وأبلغ شاهد آخر لجنة التحقيق أنه صادف ٣ جنود في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، أحدهم من دائرة الأمن الوطني واثنان من فرقة النمر وقد احتدم بينهم نقاش بشأن مركبة (تسمى Noah) بالقرب من مجمع الفندق. وذكر الشاهد أنه توقف وسأل الجنود من أين أتوا بالمركبة، فأخبروه أنها أخذت من مجمع فندق تيرين.

(هـ) لم يتمكن الشهود من تحديد هوية أي من الجناة على وجه الدقة، باستثناء الإشارة إلى أسماء مفردة سمعوا الجنود ينادون بها. ومن بين بعض الأسماء التي ذكرها الشهود جندي مزعوم كان يرتدي شارة تحمل اسم "ويلسون". وجاء في وصف الشهود أنه كان يرتدي زيا خاصا بدائرة الأمن الوطني. ومن بين الأسماء الأخرى التي وردت في أقوال الشهود أكوت ودينغ وكوانغ. وترى اللجنة أن هؤلاء الأشخاص ينبغي التعامل معهم على أنهم أشخاص يشبه في ضلوعهم في الجرائم التي ارتكبت في فندق تيرين ويجب بذل جميع الجهود لتعقبهم وإلقاء القبض عليهم.

(و) تدرك اللجنة تماما صعوبة تحديد الجناة في حادث فندق تيرين. ومن الضروري كفالة تحديد هؤلاء المجرمين ومعاقبتهم. وقد آن الأوان لأن نكف جميعا عن إطلاق التعميمات التي تصم الجنود بعدم الانضباط. فهناك العديد من الجنود الذين يتحرون الانضباط والمهنية في عملهم. وقد حققوا الاستقلال لهذه الأمة الفتية وجاد كثير منهم بروحه من أجل الحرية. وفي المقابل، هناك عدد كبير من الجنود الذين يفتقرون إلى الانضباط وينبغي أن تنظر وحداتهم في أمرهم لكفالة ألا يسير الآخرون على نهجهم السيء. وكما يقول المثل، النبتة الخبيثة تفسد الزرع كله.

(ز) تعتقد اللجنة أن الأقوال التي أدلى بها الشهود في هذا التقرير فيما يتعلق بالملابس العسكرية التي كان يرتديها المجرمون إلى جانب الأسماء التي ذكرها الضحايا وهوية أولئك المحتجزين بتهمة سرقة المركبات تتيح المضي قدما في التحقيقات الجنائية ومقاضاة المشتبه فيهم. غير أن ما هو مطلوب هو وجود ما يلزم من إرادة وعزم لدى من يتولون قيادة هؤلاء الجنود للقبض على الجناة وتسليمهم للعدالة.

(ح) سواء كان أولئك الذين ارتكبوا هذه الجرائم البشعة في فندق تيرين من الجنود أو من المدنيين أو من كلا الفريقين، لا يوجد أي مبرر لحماية أي من هؤلاء المجرمين. وتحت اللجنة بشدة أولئك الذين شهدوا حادث فندق تيرين على الكشف عن أسماء المشتبه فيهم للسلطات المعنية.

٦ - الادعاءات المتعلقة بدوافع الجناة

(أ) زعم الشهود أن الرجال المسلحين استهدفوهم بسبب جنسيتهم. ويذكر أحد الشهود أن جنديا قال لهم إن الأمريكيين أغبياء. ويدعي شاهد آخر أن الجنود أخبروهم بأنهم يكونون الكراهية للأمريكيين لأنهم يدعمون المتمردين.

(ب) أخذت اللجنة هذه الادعاءات مأخذ الجد، وارتأت أنه من الضروري التوصل إلى استنتاج بشأن هذه المسألة. ولم يدل أي شاهد بأقوال تدحض هذا الادعاء. والأشخاص الوحيدون الذين يمكنهم دحض هذا الادعاء هم الجناة الذين يزعم خروجهم من أفواههم. ومع ذلك، بالنظر إلى أن مصداقية الجناة موضع شك، وبأخذ الظروف المرتبطة بهذه التحقيقات بعين الاعتبار، ترى اللجنة أن العبارات التي تفوه بها أولئك المجرمون ربما كانت متعمدة لحمل ضحاياهم على الاعتقاد بأن ما نالهم من بطش إنما هو بناء على أوامر من الحكومة. بيد أنه من السهل دحض هذا الاعتقاد استنادا إلى وجود نساء من جنوب السودان وأوغنديا وكينيا ونساء أجنيات غيرهن تعرضن أيضا للاغتصاب وسوء المعاملة. كما نهب نفس الجنود مجمع اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يقع على مقربة من فندق تيرين. وخلال النزاع، قام جنود غير منضبطين بنهب منازل مدنيين بما في ذلك منازل كبار مسؤولين في الحكومة.

الجزء الثالث

استنتاجات اللجنة

١-٣ هوية الجناة

(١) بعد فحص الشهادات التي أدلى بها الشهود والضحايا وجدت اللجنة أدلة كافية تمكنها من استنتاج أن الرجال المسلحين الذين كانوا يرتدون الزي العسكري واقتحموا مجمع فندق تيرين في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ وقاموا بارتكاب عدد من جرائم القتل والاغتصاب والإصابة الجسدية والإضرار بالممتلكات والنهب وغيرها هم أعضاء في مجموعة غير منضبطة من الجنود الحكوميين. وما أوصل اللجنة إلى هذا الاستنتاج هو أن معظم الأشخاص الذين وجدت معهم مركبات منهبوبة من فندق تيرين كانوا من وحدات مختلفة في الجيش.

(٢) هناك أدلة تشير إلى أن أولئك الذين هاجموا فندق تيرين كانوا مجموعة من الأفراد عديمي الانضباط وذوي الميول الإجرامية وكان دافعهم هو أن يستغلوا حالة الاضطراب الناجمة عن القتال الذي دار في الفترة من ٨ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ لينهبوا الممتلكات

ويقوموا بأعمال إجرامية. وكانت هذه العناصر الإجرامية تدرك أن أولوية الجيش وغيره من أجهزة الأمن هي احتواء الحالة عن طريق دحر قوات رياك. ومما هيباً للجنة فرصة ارتكاب تلك الأعمال غير القانونية والإفلات من العقاب وجود الفندق في ضواحي مدينة جوبا، وهي منطقة محظورة على أي شخص في ذلك الوقت عدا الجنود.

(٣) تمكنت اللجنة من الخلوص إلى أن نفس المجموعة من الجنود التي اقتحمت الفندق مسؤولة عن نهب مجمع اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهي في طريقها إلى الفندق الذي يقع المجمع على بعد بضعة أمتار منه. وتمكنت اللجنة من الربط بين هذه المجموعة ونهب مقر اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك للعثور على مقاعد كبيرة أُتي بها من مقر اللجنة وتُركت في مجمع الفندق في نفس يوم الهجوم.

(٤) استطاع العديد من الشهود الذين قابلتهم اللجنة وصف البزات العسكرية التي كان يرتديها الرجال المسلحون. وكانت الأدلة المقدمة إلى اللجنة دامغة بحيث ما كان يمكن لأي محقق سوى العقل أن يصل إلى استنتاج مغاير بعد الاطلاع على تلك الأدلة. بيد أن اللجنة لم تستبعد مشاركة مدنيين في الحادث، ولا سيما في نهب الممتلكات.

(٥) تلقت اللجنة أرقاماً متفاوتة بشأن عدد الرجال المسلحين الذين اقتحموا الفندق في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وتوافقت الآراء رغم ذلك على أن عدد الجناة يتراوح من ٣٠ رجلاً مسلحاً إلى ١٠٠ رجل مسلح. وقد قدم الشهود روايات متعارضة بشأن ما إذا كانت هذه المجموعة من الرجال المسلحين قد دخل أفرادها المجمع معاً على الفور، أم أن مجموعة صغيرة اقتحمت المجمع في البداية مما أغرى لصوصاً آخرين بالدخول في وقت لاحق. وفي ضوء إفادة الشهود بأن الجناة الذين دخلوا فندق تيرين كانوا يستخدمون عربتين لاندكروزر، من المنطقي الخلوص إلى أن الموجة الأولى من الرجال المسلحين ربما كان عددها صغيراً. والأدلة المتحصل عليها من الشهود جعلت اللجنة تستنتج أن الرجال المسلحين كانوا يمرون في مجموعة على عدة موجات. بيد أن الأرقام ليست لها أهمية في هذه التحقيقات. فجوهر الجريمة لا يختلف سواء ارتكبتها شخص أو شخصان أو حتى ألف شخص. وما يهم في هذا التحقيق هو محاسبة المجرمين على أعمالهم الإجرامية.

٢-٣ الجرائم التي ارتكبتها الجناة

١-٢-٣ القتل

(١) وجدت اللجنة أدلة دامغة دفعتها إلى استنتاج أن صحفياً من جنوب السودان يدعى جون غاتلوك قتل في فندق تيرين على يد جندي يُعتقد أنه ينتمي إلى الجيش. ورغم أن

الشهود لم يتمكنوا من تحديد اسم القاتل أو الوحدة التي ينتمي إليها، فقد تمكنوا من تقديم وصف للقاتل وملابسه العسكرية. ووفقا للشهادات التي أدلى بها أولئك الذين شهدوا إطلاق النار، قُتل غاتلواك بسبب انتمائه الإثني في المقام الأول. وليس لدى اللجنة سبب يدعوها للتشكيك في رواية الشهود ولا سيما بالنظر إلى أن غاتلواك هو الشخص الوحيد من جنوب السودان الذين قُتل في فندق تيرين.

٢-٢-٣ الاغتصاب

(١) وجدت اللجنة أدلة دامغة دفعتها إلى استنتاج أن مرتكبي جريمة اقتحام فندق تيرين ارتكبوا جرائم اغتصاب ضد النساء اللواتي كن يتحصن بالجمع في وقت وقوع الحادث. ورسمت الأقوال التي أدلت بها ضحايا الاغتصاب صورة مفجعة للكيفية التي عامل بها الجناة ضحاياهم أثناء مواجهاتهم معهن.

(٢) رغم عدم تمكن أي من الضحايا من تقديم تفاصيل واضحة عن أي من المشتبه فيهم أو تحديد أسمائهم بحيث تتمكن اللجنة من تحديد مرتكبي جرائم الاغتصاب، تعتقد اللجنة أن بعض الأوصاف والأسماء المقدمة من الضحايا ستفيد السلطات المختصة في مواصلة التحقيقات الجنائية بهدف تحديد المزيد من المشتبه فيهم ومحاكمتهم.

(٣) رغم أن بعض المشتبه فيهم تم تحديدهم واحتجازهم، تأمل اللجنة في التوصل إلى جميع الجناة وتوقيع أشد عقوبة عليهم بموجب القانون؛ مهما طالّت مدة تعقبهم. ولا يمكن لأحد أن يتخيل مدى الكرب والمعاناة والألم الذي عانت منه ضحايا هذا العمل الشنيع والمخزي. والعزاء الوحيد لمن هو أن يدان هؤلاء المجرمون وينالوا عقابهم.

٣-٢-٣ الإصابات الجسدية والتحرش والتخويف

(١) وجدت اللجنة أدلة استنتجت منها أن أعمال عنف، منها إلحاق إصابات جسدية وتنفيذ اعتداءات، قد ارتُكبت ضد المقيمين في فندق تيرين. وأبلغ شهود آخرون كثيرون المحققين كيف أُصيب رجل اسمه جيسي باناش بعيار ناري في ساقه بينما كان يحاول منع الجنود من دخول الغرفة التي كان يختبئ فيها هو ومجموعة من موظفي المعونة الأجانب. ورأت اللجنة الغرفة التي أُطلقت فيها النار على باناش، ووجدت آثار دماء في كل أنحاء الغرفة.

(٢) تمكّنت اللجنة المعنية بالتحقيق، فيما يتعلق بنقاط قوة البيانات والأدلة المتحصل عليها من ضحايا الحادث وشهود، من استنتاج أن أعمال تحرش وتخويف قد ارتُكبت أيضاً. وربما

كان أحد أشد أفعال التخويف المرعبة هو الإعدام السوري لأحد المقيمين الذي أجبره جندي على الاستلقاء وأطلقت رصاصتان بالقرب من أذنه.

٤-٢-٣ إلحاق الضرر بالملكات ونهبها

(١) تتوافر أدلة دامغة تجعل اللجنة تستنتج منها حدوث أعمال تمثّلت في إلحاق الضرر بالملكات، ونهب ممتلكات بما في ذلك سرقة مركبات، في فندق تيرين، وذلك في ١١ و ١٢ من تموز/يوليه ٢٠١٦ أو حتى بعد ذلك. وزوّدت اللجنة بقوائم بالملكات المنهوبة والمركبات المسروقة.

(٢) تثني اللجنة على جهود الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى في تعقب بعض المركبات المنهوبة من فندق تيرين والاستيلاء عليها. وترحب اللجنة بقيام الجيش باحتجاز الأشخاص الذين ضُبطوا وبحوزتهم المركبات، وبأنهم سيُحاسَبون بموجب القانون. وهي تأمل أن يقدم هؤلاء المحتجزون، عندما يمثلون أمام القضاء، المساعدة في تحديد هوية مزيد من المجرمين المتورطين في حادث فندق تيرين. وترى اللجنة أنه في غياب إحراز تقدّم في تحديد هوية جميع المشتبه في تورّطهم في الجرائم المرتكبة في الفندق، من المحتمل الربط بين الأشخاص المحتجزين بسبب سرقة المركبات وجرائم أخرى ارتكبت في الفندق، على أساس أنهم ضُبطوا ومعهم ممتلكات مسروقة من مسرح الجريمة.

(٣) حصلت اللجنة على أدلة كافية في ما يتعلق بسرقة المركبات ونهب الممتلكات والبضائع. ومكّنتها زيارتها لمجمع فندق تيرين من الحصول على معلومات مباشرة عن مدى الأضرار وأعمال النهب التي وقعت في الفندق. وتم ضبط المركبات المسروقة أو المسطوّ عليها من فندق تيرين، وأعيد معظمها إلى إدارة الفندق. وتمّ اعتقال الأشخاص الذين ضُبطوا ومعهم المركبات، وهم ينتظرون محاكمتهم من قبل محكمة عسكرية علنية.

(٤) كشفت زيارة اللجنة لفندق تيرين أنّ أيّ هيكل كان من هياكل المجمع لم يأمن ممّا حدث؛ فقد تضررت جميع الغرف وعددها ٩٦ غرفة. ويتعذّر إصلاح بعضها، في حين يتطلّب الأمر استثمارات كبيرة لجعل بعضها الآخر صالحاً للاستعمال مجدداً. وإلى جانب النهب، لوحظ انتشار أعمال التخريب على نطاق واسع. وأكدت اللجنة خلال زيارة إلى فندق تيرين أنّ جميع الغرف والمكاتب ومرافق الطعام التي كانت مؤثثة بأسرة ومكاتب وخزائن ثياب وأفراش وثلاجات وأجهزة تلفزيون، وما إلى ذلك، قد تعرّضت كلّها إما للسرقة وإما للنهب. وفقدت شركة خدمات فندق تيرين أيضاً موادّ إنشاءات تتراوح من الكابلات الكهربائية إلى قطع غيار المركبات.

٣-٣ دوافع الجناة

(١) لم تعثر اللجنة على أدلة تشير إلى أن حادث فندق تيرين كان مُخطَّطاً له أو منسّقاً بقصد استهداف حاملي جنسيات معيّنة مقيمين في مجمع الفندق. وتشير الأقوال المتحصل عليها من الشهود والضحايا إلى أن الاعتداء كان المهدف منه في المقام الأول هو نهب الفندق، لكن بعض المجرمين أقدموا بعد ذلك على ارتكاب غير ذلك من جرائم القتل والاغتصاب والتحرش والتسبب في إصابات جسدية.

(٢) كون ضحايا حادث الفندق الذين تعرّضوا للقتل والاغتصاب والإصابات الجسدية الشديدة والتحرش يحملون جنسيات مختلفة وكان منهم أوروبيون وأمريكيون لاتينيون وأوغنديون وكينيون وآخرون من جنوب السودان يجعل اللجنة تستنتج أن دافع المجرمين كان نهب ممتلكات في فندق تيرين، وارتكاب جرائم أخرى، بغض النظر عمّن يقع ضحية أعمالهم الشنيعة.

٤-٣ الجهود المبذولة لإنقاذ الضحايا

(١) خلصت اللجنة إلى أن المقيمين في فندق تيرين قد تعرّضوا للخلدان من أولئك الذين كانوا مسؤولين عن أمنهم وسلامتهم. وتثني اللجنة على دائرة الأمن الوطني وقيادة فرقة النمر التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان لاتخاذ تدابير فورية لإنقاذ سكان الفندق في ١١ من تموز/يوليه ٢٠١٦. ورأت اللجنة أنه لو اتصل هؤلاء المقيمون بأجهزة الأمن الحكومية في وقت مبكر بما فيه الكفاية، لكان قد جرى إنقاذهم والتخفيف إلى أقصى حد ممكن من معاناتهم. وأحاطت اللجنة علماً بالشواغل التي أعرب عنها ضحايا الفندق ضد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ لكنها ارتأت أن اختصاصها لا يتضمن الإعراب عن أي رأي. وترى اللجنة أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق حكومة جنوب السودان.

(٢) تلقى اللجنة اللوم على إدارة فندق تيرين وأرباب عمل الأشخاص الذين كانوا يقيمون في الفندق لعدم اتخاذهم الخطوات الملائمة لكفالة أمن موظفيهم وسلامتهم. وقد اتضح إلى حد كبير من اندلاع القتال في ٨ تموز/يوليه أن هناك احتمالاً قوياً أن طريق ياي، الذي يوجد عليه الفندق، كان مسرحاً للمزيد من القتال، نظراً إلى أن قوات رياك كانت موجودة في ذلك الاتجاه. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، اشتدّ القتال في جوار الفندق، وهو أمر كان من شأنه تنبيه إدارة الفندق وأرباب عمل المقيمين فيه من أجل اتخاذ ترتيبات لإجلاء موظفي المعونة على الأقل إلى مكان أكثر أمناً. فأَي شخص عمل مع الأمم المتحدة

أو الوكالات الدولية سيكون في وضع أفضل من غيره لفهم إجراءات الأمن والسلامة التي تنطبق على الموظفين، لا سيما عندما يكون الموظفون الدوليون موفدين إلى بلدان تعاني من انعدام الأمن أو من حروب أهلية. ولذلك، لم يكن منطقياً إبقاء هؤلاء الموظفين الأجانب مقيمين في مكان ناء بدون اتخاذ أي تدابير لضمان أمنهم وسلامتهم. والهدف الرئيسي للجنة هنا هو تمكين مالكي الفنادق الأخرى من الاستفادة من الدروس المستفادة من هذا الحادث من خلال الاتصال بالأجهزة الأمنية لضمان أمن مواقعهم في حالة اندلاع أي قتال أو حدوث أي تهديد للأمن.

٥-٣ الأسباب الجذرية لعدم الانضباط داخل الجيش

(١) وجدت اللجنة أدلة تشير إلى أن هناك اتجاهًا متزايداً لعدم الانضباط في صفوف الضباط والجنود في الجيش، وهو أمر يُعزى إلى عوامل مختلفة منها عوامل اقتصادية، ومنها عوامل تتصل بإجراءات التجنيد والتدريب والتكليف والترقية والإيفاد، ومنها عوامل نفسية.

(٢) تعزو اللجنة الاتجاه المقلق المتمثل في عدم الانضباط في صفوف الضباط والجنود في الجيش إلى التحديات المتصلة ببناء الدولة. فقد تعطلت مراراً وتكراراً جهود الحكومة الرامية إلى تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من عصاية إلى جيش محترف ومنضبط بسبب الحروب التي جرى خوضها منذ عام ٢٠٠٥. إذ جرى تجنيد الجزء الأكبر من القوات لخوض الحروب بدون أن يتسنى لها وقتٌ لحضور تدريب شامل ولازم لأي جيش في وقت السلام. والسبيل الوحيد لعكس هذا الاتجاه المثير للقلق هو أن يقوم المجتمع الدولي وأصدقاء جنوب السودان، بما في ذلك الإدارة الأمريكية، بوقف الحرب الحالية ودعم الدولة الجديدة في إحداث تحول في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

(٣) تقدّر اللجنة جهود القيادة العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان لمعاقبة الجنود المتورطين في ارتكاب جرائم ضد مدنيين وممتلكاتهم. فتزايد اتجاه عدم الانضباط في الجيش يدعو للقلق، وهناك حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة لعكس هذا الاتجاه. واللجنة على علم بأن مئات الجنود يجري احتجازهم لارتكاب جرائم مختلفة، منها عدم الانضباط. غير أن اللجنة ترى أن القيام باحتجاز ومعاقبة هؤلاء الجنود غير المنضبطين لن يكون نهجاً مستداماً ما لم تُعالج الأسباب الجذرية لعدم الانضباط.

(٤) بفعل الظروف الاقتصادية الصعبة الحالية في البلد والناجئة عن التضخم وهبوط أسعار النفط، أصبحت الظروف المعيشية لا تطاق بالنسبة لأفراد المجتمع ذوي الدخل المنخفض،

عن فيهم الجنود. فالراتب الهزيل المدفوع للجنود، وعدم دفعه بشكل منتظم، أجبر بعض الجنود على البحث عن وسائل غير مشروعة لإعالة أنفسهم وأسرهم.

(٥) لم يكن هناك اهتمام بالأثر النفسي على الجنود الذين قضوا معظم حياتهم يقاتلون في حروب دامية. ويجب توفير خدمات تقديم المشورة إلى هذه الفئات من الجنود لمعالجة حالتهم النفسية والعقلية.

(٦) لا تقصد اللجنة أن تنظر في الأسباب الجذرية لعدم الانضباط، المذكورة هنا، من أجل استخدامها كذريعة للتغاضي عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد ضحايا الفندق، لكن هذه قضايا يجب معالجتها من أجل منع تكرار مثل هذه الفضائح في المستقبل.

الجزء الرابع

التوصيات

١-٤ تشكيل محكمة خاصة

(١) ينبغي تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة المشتبه في تورطهم في جرائم القتل والاعتصاب والتسبب في إصابات جسدية وأضرار في الممتلكات، ونهب الممتلكات والبضائع، وغيرها من الأفعال غير المشروعة المرتكبة في فندق تيرين في الحادث الذي وقع في شهر تموز/يوليه. ونظراً إلى أن المشتبه فيهم معظمهم أفراد في الجيش، تقترح اللجنة أن تكون المحكمة الخاصة التي سيجري إنشاؤها محكمة عسكرية خاصة. ويمكن إنشاء محكمة مختلطة خاصة تضم فريقاً من القضاة العسكريين والمدنيين كهيئة أخرى مناسبة لإجراء المحاكمات، لا سيما إذا كان من بين المشتبه فيهم مدنيون أيضاً.

(٢) ينبغي تعيين وكيل نيابة خاص، يساعده فريق من وكلاء النيابة الآخرين، للإشراف على التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية ضد المشتبه في تورطهم في حادث الفندق. وسيستخدم وكيل النيابة هذا التقرير كمرجع للتحقيقات الجنائية، وحيثما كانت هناك أدلة كافية تسوغ الملاحقة القضائية، سوف يوجه التهم إلى المشتبه فيهم.

(٣) يجب إحالة المشتبه فيهم الذين تمّ تحديدهم أو تعقبهم بالفعل والمتورطين في الجرائم المرتكبة في الفندق إلى القضاء، لمحاكمتهم في المحكمة الخاصة، حيثما تتوافر أدلة كافية تبرر ملاحقتهم قضائياً.

(٤) إضافة إلى أولئك المتورطين في أفعال الاعتصاب، ترى اللجنة أنه يمكن التعامل مع الأشخاص الذين عُثِرَ معهم على مركبات مسروقة من الفندق كمشتبه في تورطهم في

الجرائم الأخرى التي ارتُكبت في مجمع تيرين. ويمكن التعامل مع الأشخاص المتهمين بسرقة المركبات من الفندق كمشتبه فيهم في الأعمال غير القانونية الأخرى التي ارتُكبت في مجمع تيرين.

(٥) ينبغي أن تقوم المحكمة العسكرية العامة، أو أي وحدة عسكرية أخرى مسؤولة عن احتجاز المشتبه فيهم في حادث الفندق، بتعليق الإجراءات المتخذة ضدهم ريثما يُحاكَمون من قبل المحكمة الخاصة التي ستُنشأ وفقاً للفقرة ١ من هذه التوصيات.

(٦) ينبغي أن تكفل حكومة جنوب السودان أن المحكمة الخاصة تحصل على التمويل الكافي ولديها القدرة والكفاءة اللازمين لإنجاز المهام المنوطة بها. ويجوز للحكومة أن تطلب المساعدة من بلدان أجنبية إذا رأت ضرورة ذلك تعزيزاً لصالح العدالة.

(٧) ينبغي أن تكون لضحايا حادث تيرين أو ممثليهم القدرة على الوصول إلى المحكمة الخاصة؛ ويجب اتخاذ جميع الترتيبات المناسبة لتيسير تفاعلهم مع المحكمة ووكلاء النيابة، وذلك لضمان مشاركتهم الفعالة في سير الدعاوى، إما شخصياً وإما عن طريق تمثيلهم على نحو يكون من اختيارهم. ويجب ألا تكون الممارسة المتبعة في المحكمة الخاصة هي الحكم بإعدام المتهمين في جرائم تيرين بموجب إجراءات موجزة وبدون اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة.

(٨) يجب أن تعطي قيادة الجيش ودائرة الأمن الوطني وجهاز شرطة جنوب السودان توجيهات لجميع وحداتها بأن تتعقب المشتبه فيهم في حادث الفندق، وتقدمهم للمحاكمة أمام المحكمة الخاصة، وتتعاون تماماً مع المحكمة، مما يشمل تيسير التحقيقات الجنائية واستجواب المشتبه فيهم.

٤-٢ اعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الجنود غير المنضبطين

(١) ينبغي أن تعتمد وزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع عناصر الجيش والقوات المنظمة الأخرى غير المنضبطة وسيئة السلوك. والذين يثبت أنهم مذنبون بارتكاب سوء سلوك، أو أنهم على وشك إساءة السلوك، ينبغي محاسبتهم فوراً على أفعالهم.

(٢) يجب أن تتخذ القيادة العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الأمن الوطني والقوات المنظمة الأخرى تدابير فورية للتصدي لانتهاج متنامٍ هو عدم الانضباط في صفوف جنودها وضباطها، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير عملية من أجل نشر الانضباط والارتقاء بالمهنية في هذه الصفوف، من خلال الإحاطات المنتظمة والدورات التدريبية.

(٣) يجب أن ينال أفراد القوات الحكومية وقوات المتمردين أو الميليشيات الذين يقتربون جرائم ضد المدنيين أقصى عقوبة ممكنة وفقاً للقانون العسكري أو المدني، حسب الاقتضاء.

٣-٤ تحسين الوضع الأمني للأجانب المقيمين في البلد أو الزائرين

(١) ينبغي توعية أفراد الجيش والأمن الوطني والقوات المنظمة الأخرى بشأن كيفية التعامل مع الأجانب والمدينين في جميع الأوقات. وينبغي أيضاً أن يدركوا أن إساءة معاملة الأجانب والمدينين لا تخدم المصلحة الوطنية للبلد. ويجب إنزال عقوبة شديدة بأي شخص تثبت إساءة معاملته لأجنبي أو مدني.

(٢) ينبغي أن تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية، بما فيها وكالات المعونة العاملة في مختلف أنحاء جنوب السودان، بإعادة النظر في ما تتخذه من تدابير وإجراءات أمنية، من أجل تحسين أمن موظفيها وسلامتهم.

(٣) يجب أن تقوم دائرة شرطة جنوب السودان، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى، بتعيين قوة خاصة للتركيز على توفير الأمن لوكالات المعونة والتصدي لأي طوارئ أمنية تتعلق بالأجانب والمدينين.

(٤) ينبغي تشجيع الأجانب المقيمين في مختلف الفنادق أو دور الضيافة في جوبا على تسجيل مكائهم وأسمائهم وتفاصيل الاتصال بهم لدى سفارات بلدانهم، من أجل تيسير سرعة استجابة الأجهزة الأمنية في حالة حدوث أية مشكلة أمنية.

(٥) ينبغي أن تكفل حكومة ولاية جويبك، بالتعاون مع المؤسسات المعنية على الصعيد الوطني، حصول الفنادق وغيرها من أماكن السكن التي يستخدمها الأجانب على الحماية الكافية، ووجودها في مناطق آمنة من المدينة. وعلى إدارة كل من هذه الفنادق أو أماكن السكن الواقعة في مناطق نائية أن تتخذ الترتيبات اللازمة مع الشرطة لتوفير الحماية.

٤-٤ معالجة مسألتي القيادة والمراقبة

(١) ينبغي أن يخضع الضباط العسكريون لتدريب بشأن اتفاقية جنيف في ما يتصل بالتزاعات المسلحة بصفة خاصة، وذلك بخصوص قواعد سلوك الجنود أثناء النزاع المسلح وبخصوص مسألتي القيادة والمراقبة. وينبغي إحاطة الجنود إحاطة تامة بكيفية معاملة المدنيين، قبل إيفادهم إلى العمليات.

(٢) ينبغي جعل قادة القوات يدركون أنهم قد يخضعون للمحاسبة، بشكل مباشر، عن الجرائم التي يرتكبها الجنود الذين يعملون تحت قيادتهم المباشرة، إذا ثبت أنهم لم يمنعوا أفراد

قواتهم من أن يكونوا سيّئي السلوك مع المدنيين أثناء المهمات أو العمليات العسكرية. ويجب أن تعيّن جميع الوحدات ضباطاً لرصد حالات عدم الانضباط وسوء السلوك بين الجنود أثناء المهمات أو العمليات العسكرية، والإبلاغ عنها.

(٣) ينبغي توعية الجنود بعواقب إساءة السلوك أثناء العمليات العسكرية أو استغلال مركزهم لارتكاب أعمال غير مشروعة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك إساءة معاملة المدنيين ونهب الممتلكات.

٤-٥ إحداث تحوّل في الجيش والارتقاء بمهنيته

(١) يجب أن تعطي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الأولوية لإحداث تحوّل في الجيش الشعبي لتحرير السودان والارتقاء بمهنيته، بما في ذلك من خلال اعتماد سياسات، واستراتيجيات عملية تهدف إلى الخوض على الانضباط في صفوف ضباط الصف والجنود.

(٢) ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة لحكومة جنوب السودان في جهودها الرامية إلى إحداث تحوّل في الجيش والارتقاء بمهنيته. وينبغي أن يقدّر المجتمع الدولي أن أصغر دول العام عُمرّاً تعاني في إطار بنائها للدولة، وبالتالي تحتاج إلى دعم لبناء مؤسسات، بما فيها الجيش، تتسم بالقوة وتملك مقومات البقاء.

التوقيع:

- ١ - السيد مارتنسون ماثيو أوتوروموي، الرئيس
- ٢ - الفريق جيمس بيل رووت، نائب الرئيس
- ٣ - اللواء بور ووتشوك بور، عضو
- ٤ - اللواء كولانغ ماين كولانغ، عضو
- ٥ - السفير جون أندروغا دوكو، سكرتير
- ٦ - العقيد ماتور دارواي يور، عضو